

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

مصباح ذياب ، محمد الخرابشه ، اسماعيل العمري ، عبد الله السلطان

راكان حلوش ، بسام العتوم ، د. محمد فريحات ، حسن حبوب

المميز ز :-

محمد فلاح العابد البرايسه

وكيلته المحامية هنادي الـوزان

المميز ضده :-

محمد مفلح عابد البرايسه

وكيله المحامي محمود الشريده

بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٤ قدم هذا التمييز

للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم ١٠/٢٠٠٣

تاريخ ١٩/٩/٢٠٠٤ المتضمن رد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف الصادر عن

محكمة بداية حقوق عمان رقم (٢٠٠٠/٩٦٢٤) تاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٢ القاضي

بردد دعوى المدعي وتضمنه الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة مع تضمين

المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ مائة وخمسون ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي

التقاضي .

محكمة التمييز  
القضايا  
٣٦٨٧  
راكان حلوش

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١:- أخطأت محكمة الاستئناف في قرارها المخالف للقانون والأصول وذلك أنّ المميز ضده ( المستأنف ضده ) وفي جوابه أمام محكمة الدرجة الأولى البداية قد انحصر جوابه بوجود قسمة مهاية مكانية ما بين المميز ووزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية الأمر الذي يترتب عليه تقديم بينة على وجود القسمة ما بين وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية وما بين المميز وليس مع أي شخص آخر .

٢:- وبالتناوب فإنّ البينة التي قدمها المميز ضده مخالفة للقانون و لا يجوز لمحكمة الدرجة الأولى والثانية الخروج عن القانون .

٣:- أخطأت محكمة الاستئناف وما قبلها محكمة الدرجة الأولى في قرارها المفترق إلى القانون من حيث ما توصلت إليه من وجود قسمة مهاية مكانية .

٤:- وبالتناوب فإنّ جميع الشهود لم يثبتوا بوجود قسمة مهاية مكانية ما بين المميز وشريكه وأنّ محكمة الاستئناف قد بنت قرارها ليس على أسس سليمة في البينة المقدمة بإغفالها عن ما نص عليه القرار التمييزي .

٥:- إنّ محكمة الاستئناف وما قبلها محكمة الدرجة الأولى خرجتا عن المعنى القانوني لقسمة المهاية وذلك للسبب القانون التالي :-

(١) إنّ قسمة المهاية كما جاء بتعريفها في المادة (١٠٥٤) من القانون المدني :-

- المهاية قسمة المنافع وقد تكون زمانية أو مكانية ففي الأول يتناوب الشركاء الانتفاع بجميع المال المشترك مدة تتناسب مع حصة كل منهم وفي الثانية ينتفع كل منهم بجزء معين من العين المشتركة .

٦:- خالفت وأخطأت محكمة الاستئناف في قرارها المفترق إلى القانون عندما خالفت المواد (١٠٥٦) و (٧٤٩) والفقرة (٢) من القانون المدني .

- ٧:- أخطأت وأغفلت محكمة الاستئناف بينات المستأنف والتي جاءت واضحة من حيث انسجامها مع قرار محكمة التمييز من حيث إثبات أن الذي قام ببناء المسجد والمخازن وبيت الإمام والشقة هو المميز وقد أثبت ذلك من خلال الشهود .
- ٨:- أخطأت محكمة الاستئناف في تفسيرها لقرار محكمة التمييز والمنصب على وجوب أن يثبت المميز ضده بأن البناء الذي أقيم والذي يوجد به المخزن الذي يضع يده المميز ضده عليه قد أقيم من مال شريك المميز فقط .
- ٩:- أخطأت محكمة الاستئناف بوجود قسمة المهايأة المكانية والتي قام بها الشريك أمام المحكمة الشرعية والغير مختصة في تقسيم الأموال الغير منقولة والتي هي مخالفة لقانون تشكيل المحاكم ومخالفة للقانون المدني بنص المادة (١٠٤١) والتي تتضمن بأنه لا تصح القسمة الرضائية في حالة غياب أحد الشركاء .
- ١٠:- أخطأت محكمة الاستئناف بالاعتماد على بينة شخصية غير جازفة وغير منتجة وجاءت على العلم من طرف واحد دون حضور مجلس عقد ما بين المميز والمميز ضده .
- ١١:- أخطأت محكمة الاستئناف بقرارها من حيث اعتبار وجود المانع الأدبي ما بين المميز والده ( شريكه ) وعدم قدره المميز على الممانعة والاعتراض هو قسمة مهايأة مكانية أو رضائية .
- ١٢:- أخطأت محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها بقرارها المفتقر إلى الواقع والقانون والأصول .
- ١٣:- أخطأت محكمة الاستئناف بعدم إجراء الكشف الحسي من قبلها ومن قبل الخبراء لبيان أن قطعة الأرض وما عليها من عقار قد قام شريكه بوقفها تمثل ثلثي مساحة الأرض والعقار حيث أن المميز لم يتبقى له سوى ثلاث مخازن وشقة بينما حصة الشريك أصبحت خمس مخازن بالإضافة إلى بيت الإمام أرضي ومسجد الأمر الذي ترتب عليه التعدي على حق الملكية التي صانها القانون وما قبله الدستور الأردني .

١٤- أخطأت محكمة الاستئناف بتوجيه وكيل المميز ضده وفي جلسيتين متتابعتين بعد اتباع النقض في إلزامه بتقديم بيعة حيث قامت ونصبت نفسها خصماً للمميز ضده ( المستأنف ضده ) بالرغم من أنّ وكيل المميز ضده قام بتكرار أقواله ومرافعاته السابقة .

لهذا الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢ خ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها رد التمييز شكلاً وفي الموضوع رد التمييز وتصديق القرار المميز وتضمين المميز الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أنّ محكمتنا وبتشكيل الهيئة العامة كانت قد نظرت التمييز المقدم من المميز محمد مفلح عابد البرايسه بعد حصوله على إذن بالتمييز برقم ٢٠٠٢/١٤٥٤ تاريخ ٢٠٠٢/٨/٨ وقررت بقرارها رقم ٢٠٠٢/٢٤٥٣ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٦ نقض القرار المميز في حدود ردها على السبب الثاني وإعادة الأوراق لمصدرها .

نظرت محكمة الاستئناف القضية بعض النقض حيث اتبعت النقض وأصدرت بعد ذلك قرارها المميز .

طعن المميز محمد فلاح العابد البرايسه بالحكم تمييزاً بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٤ بعد أن كان قد تقدم بطلب للحصول على إذن بتمييز الحكم المميز إلا أنّ طلبه رد بموجب القرار رقم ٢٠٠٤/١٨٧٩ تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٨ .

وحيث أنّ الطعن أمام محكمة التمييز يقبل في الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف في الدعاوى التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف دينار ، أمّا الأحكام الاستئنافية الأخرى فلا تقبل الطعن بالتمييز إلاّ بإذن من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه عملاً بالمادة ٢/١٩١ من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وحيث تبين من تقرير الخبرة أنّ قيمة الدعوى (١٦٣٢,٨٧٧) دينار أي لا تزيد على خمسة آلاف دينار ولذا فإنّ الحكم الصادر بحقها عن محكمة الاستئناف لا يقبل الطعن إلاّ بإذن بالتمييز .

وحيث أنه لم يحصل على الإذن فيكون التمييز المقدم من المميز مستوجباً للرد شكلاً .

لذا نقـ \_\_\_\_\_ رر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق  
لمصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٨/٢/٢٠٠٥م

عضو \_\_\_\_\_ و عضو \_\_\_\_\_ والقاضي المئتمّن \_\_\_\_\_

عضو \_\_\_\_\_ و عضو \_\_\_\_\_ و عضو \_\_\_\_\_

عضو \_\_\_\_\_ و عضو \_\_\_\_\_ و عضو \_\_\_\_\_

رئيس الديوان \_\_\_\_\_

دق / ق / ن م \_\_\_\_\_